ديفيد؛ والآخر اعتبر ان اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية هي مسألة تخصّ مصر، وتتصل بالسيادة المصرية. وتضمّنت القرارات فقرة تنص على «استنكار المؤتمر للاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وتؤكد دعم منظمة الوحدة الافريقية غير المشروط للحقوق الفلسطينية، انطلاقاً من ان أي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ بالاعتبار القضية الفلسطينية محكوم عليه بالاخفاق والفشل»؛ كما دان المؤتمر الحلول الجزئية، دون ذكر اتفاقيتي كامب ديفيد بالاسم[٤٢].

والملاحظ ان بيانات القمم الافريقية، اعتباراً من أواسط السبعينات، بدأت، تدريجياً، باعتماد الفهم الفلسطيني لحل قضية الشرق الاوسط. وتجلّى ذلك في دخول «التعابير الفلسطينية» الى البيانات الختامية. فعلى سبيل المثال، تضمّنت قرارات القمة السابعة عشرة، في فريتاون، عاصمة سيراليون، ادانة اتفاقيتي كامب ديفيد لأنهما تجاهلتا حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة. وبالاضافة الى ذلك، شدّدت قرارات القمة على انه لا يحق للنظام المصري التحدث باسم الفلسطينيين، وهو موقف يطابق موقف منظمة التحرير الفلسطينية من محادثات «الحكم الذاتي» بين حكومة السادات والحكومة الاسرائيلية. ولوحظ ان قضية الشرق الاوسط كانت احدى القضايا القليلة التي جمعت افريقيا على موقف موحّد[٤٣].

امّا القمة الثامنة عشرة، في العاصمة الكينية، نيروبي، في حزيران (يونيو) ١٩٨١، فقد دانت الاتفاقيات المنفردة. ويجدر بنا ان نذكر ان هذه القمة عقدت وسط حملة معادية للعرب في الصحف الكينية، التي رفعت شعار «لنهتمّ بالمشكلات الافريقية فقط»[٤٤]. وكانت هناك دعوات الى اعادة العلاقات مع اسرائيل، الّا ان المؤتمر ضمّن قراراته النهائية دعوة الى الدول الافريقية للاستمرار في قطع علاقاتها مع اسرائيل، وناشد الدول الافريقية تأكيد التزامها قرارات القمم السابقة.

وحدث الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، ثمّ حصار بيروت، في وقت كانت النيّة تتجه الى عقد القمة التاسعة عشرة في العاصمة الليبية طرابلس. لكن قضية قبول الحكومة الصحراوية، وحضورها المؤتمر، فجّرت القمة، ولم يتوفّر النصاب اللازم لعقد المؤتمر. وأصدر رؤساء الدول المشاركة، وعددها ثلاثون دولة، بياناً دعا المجتمع الدولي الى فرض عقوبات اقتصادية، ونفطية، ضد الكيان الصهيوني، ودان المؤتمرون الغزو الصهيوني الوحشي للبنان، وطالبوا بانسحاب القوات الغازية فوراً[٤٥]. وبعد محاولة أخرى فاشلة لعقد القمة في طرابلس، اجتمعت القمة الافريقية في أديس ابابا، العام ١٩٨٣، حيث طالب بيانها الختامي بانسحاب قوات الاحتلال، فوراً، دون قيد أو شرط، وناشد المجتمع الدولي «ممارسة الضغط على اسرائيل، واجبارها على انهاء احتلالها للبنان». ووجهت القمة بياناً الى الدول العربية «لدعم وحدتها وتضامن عملها لتحقيق اهداف قمة فاس»[٤٦].

تضمّنت بيانات القمم، العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين، والمجالس الوزارية التي سبقتها، دعوات الى المجتمع الدولي لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، اضافة الى المطالبة بوضع جدول زمني للانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة؛ كما تضمّنت تأكيد ان القرار الرقم ٢٤٢ لا يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، ولا يشكّل اساساً لحل عادل للقضية الفلسطينية؛ وأيّدت البيانات عقد مؤتمر دولي من اجل السلام في الشرق الاوسط، وهو تصوّر منظمة التحرير الفلسطينية عينه للحل في تلك المرحلة. وشملت بيانات المجالس الوزارية ادانة الصيغ والاتفاقيات التي تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي اشارة الى «الخيار الاردني».